في الحقيقة والواقع

الشعب.. موعده الانتخابات القادمة!

عادل العامل

إذا كان هناك ما ينبغي الإقرار به (لصالح) السياسيين ممثلي الأحزاب والائتلافات الطائفية والقومية العراقية من خلال مناورات تشكيل الحكومة الانتقالية الحالية، وعلى الرغم من قصر تجربتهم بالعمل السياسي الديمقراطي، فهو أنهم قد اثبتوا انهم فطاحل في التلاعب بالمشاعر والألفاظ وفي المغالطة ومحاولة استغفال الرأي العام لصالح توجهاتهم الطائفية والقومية وعلى حساب ضياع المصلحة الوطنية العليا!

فجميع هؤلاء، ومن خلال تصريحاتهم الموثقة، يقولون انهم لا يبحثون عن مكاسب شخصية أو قومية أو طائفية، وانهم يتنازلون عن أمور كثيرة احتراماً لدماء شهداء العملية الانتخابية، وان الذي يهمهم ان تكون الحكومة ممثلة جميع مكونات الشعب العراقي وان يتحقق الأمن ويقضى على الفساد ويحاسب البعثيون الذين أجرموا بحق الشعب فقط!

وعندما تأتي إلى التفاصيل، تجد العجب العجاب وان الشيطان يكمن في التفاصيل، كما يقال، فعلاً.

فهذا لا يريد الوزارة الفلانية لأنها ليست سيادية، وذاك يريد ان يكون نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وسبعة وزراء منه لأنه يشكل نسبة كذا من هذا الشعب المسكين، وآخر يقول، بالحرف الواحد، وهو جد مستاء انه كان قد اتفق مع (الجماعة) ان تكون مشاركته في السلطة صفقة وليس كما يحصل الآن بالتجزئة، وغيره يناور بين هذا وذاك تدعيماً لحصة الأسد التي انتزعها بحكم الظروف المحلية والدولية الراهنة، وآخر يزعل ويستقوي بالقتلة الإرهابيين من طرف خفي إذا لم يحصل على ما يريد من أخوانه الأعزاء الذين يتمنى لهم كل خير!

وإذا بالمسألة كلها، للأسف الشديد، لا تتعدى كونها استحواذاً فئوياً وفردياً من جانب، ولي ذراع من جانب آخر، ولعب على عدة حبال من اطراف هامشية تنتظر، كالضباع، غفلة أو اشارة من المتصارعين الكبار لتنهش لها نهشة من فريسة السلطة!

وهذه هي النتيجة الطبيعية التي حذرنا، وغيرنا، منها عندما تكون الانتخابات بـ (الكوترة) وعلى أسس طائفية وقومية مقنعة بأقنعة سياسية وائتلافية مفضوحة!

ونحمد الله، الذي لا يحمد على مكروه سواه، أن الاخوة يلعبون تحت رقابة أمريكية راصدة، وإلا لتحول اللعب إلى ما لا تحمد عقباه، على الرغم من كل ارتياح الرئيس بوش وابتهاجه بالعملية (الديمقراطية) الجارية في البلد!

وكل ما نرجوه ان يظل الشعب العراقي على وعيه الفطري الدائم بوحدته الوطنية الأبدية وبأن ما يجري ليس سوى (لعبة) ديمقراطية ستنتهي إلى خير أو إلى الاشتباك بالأيدي وقناني الماء الفارغة، في أسوأ الأحوال!

وموعده الانتخابات القادمة ليصبح خياره الانتخابي من الطوائف والعشائر والقوميات إلى التنظيمات السياسية الوطنية المتحضرة، وعلى أساس النزاهة والكفاءة الفردية، إذا لم يعجبه المهرجان الطائفي المتخلف الحالي!

المعنى الاجتماعي للأرض

(٧-٥)

توبي دوج
ترجمة: عادل العامل

السراكيل والملاّك والأسواق ان منطق ونجاح سياسة الحكم من خلال الشيوخ العشائريين والرؤية ذات الطابع الجماعي التي تدعمها كانا يواجهان معاً تحدي أقلية الجهاز الوظيفي البريطاني العامل في العراق، إضافة للسياسيين العراقيين في مجلس الوزراء والبرلمان. وكان انتقادهم السمام بحكم الشيوخ قائماً على فعالية، واخلاقية وقانونية تمرير سلطة الدولة من خلال شخص الشيخ.

ففي العمارة، كتب الميجرس. أ. هيجكوك، الضابط السياسي عام ١٩٢٠، اتهام إدانة متحدياً سياسة دعم الشيوخ بكاملها إلى حد استثناء بقية قطاعات المجتمع فالشيخ المجرد من دعم الحكومة، كما أكد، (هو على وجه التقريب رئيس صوري، بسلطة قليلة جداً).

واستمر قائلاً:

(لقد وقعنا في خطأ المبالغة في تقدير قيمته واستشارته أكثر من اللازم، إلى حد استثناء المتعلمين وبعيدي النظر من الطبقات الأخر.. وقد فاتنا إلى حد ما إدراك حقيقة ان الشيخ لا يمثل المصالح الزراعية من وجهة نظر السركال أو الفلاح. فهو، على النقيض من ذلك، في العادة، جاهل، ضيق التفكير، غير تقدمي، أناني جداً، ويتملكه جشع لا حدود له إلى المال).

لقد تحدى هيجكوك الأساس ذاته للسياسة والإدراك الاجتماعي الذي استقرت عليه. وكان الشيخ في الواقع، وبعيداً عن كونه مربوطاً إلى مجتمع ريفي منظم جماعياً برابط الثقة المتبادلة، هو الرجعي (Throwback)، التي تعوق التقدم وتكبح الإنتاجية الفردية. ولهذا اوصى هيجكوك برفع السركال إلى وضع المالك. الشاغل. وبإزالة اضطراب امتلاكه الأرض، يشجع البريطانيون السركال على التصرف ككائن اقتصادي عقلاني سيقوم بتحسينات مكلفة، وبذلك يأمل (في الكسب من كده وتدبره الخاصين به). وفي الدليم، كان هناك ثقل أعظم يضاف إلى هذه الحجة بزيادة الصعوبات التي كان يلاقيها علي سليمان في جمع مشايخته من عام ١٩٢٣ فصاعداً. وفي عام ١٩٢٤، سجن متصرف الرمادي عشرة (شيوخ ثانويين) من فرع البوفهد الدليمي لما أدعي من رفضهم دفع ما عليهم من مشايخة وضريبة لعلي سليمان. وقد ادعى الرجال، في دفاعهم انهم كانوا يطيعون أوامر الحكومة بالاعتراف بعلي سليمان شيخاً أعلى. ومع هذا، فإن سليمان كان يستخدم سلطته لانتزاع ثلاثة اضعاف المبلغ الذي كان هو والحكومة يستحقانه. ومن عام ١٩٢٣ فصاعداً، بدأ عدد متزايد من مثل هذه التقارير يصور سليمان لا كنموذج لمجتمعه وإنما مستغل مثير لاستياء الفلاح الذي كان يحكمه باسم الحكومة. وعند عام ١٩٢٤، اضحت قدرة سليمان على جمع مشايخته، دعك من ضريبة الحكومة، تثير الشك وفي تشرين الثاني ١٩٢٤، وصف مفتش الدليم الإداري الشيوخ الرؤساء الأربعة للمقاطعة. سليمان، مشحن الحردان، شوكاح (Shoudah) المطلك، وعفتان الشرجي. بأنهم (عائق حقيقي للحكومة من وجهة النظر المتعلقة بجمع الدخل) أما من وجهة نظر بغداد، فربما كان سليمان قد عد رئيساً أعلى، لكن بالنسبة لسلطات اللواء، فقد كان (من الواضح على نحو مزعج انه يعتمد أكثر فأكثر على دعم الحكومة من اجل المحافظة على موقعه) وكان المفتش ينظر بوضوح إلى السركال بكونه الأكثر فعالية وبالتالي الشخصية الأكثر نفعاً في تنظيم الإنتاج الزراعي.

ولم يكن هناك ببساطة متسع كاف للشيخ والسركال معاً، وكان المفتش يرى النصر للسركال كامر محتوم.

لقد أصبح عجز سليمان عن جمع الدخل من دون مساعدة الحكومة قضية سياسية عندما اجتذب محمود رامز الانتباه إلى ذلك في مجلس النواب. فقد سأل وزير المالية ان كان متصرف الدليم حقاً يجمع المشايخة من المزارعين. فمثل هذا الجمع، كما احتج، سيكون غير قانوني تحت القانون العراقي. هنا نرى ان بعض السياسيين العراقيين كانوا يتحدون بفعالية النظرية والتطبيق الناشئين من الانطولوجيا الجماعية التي تدعم أساس سياسة الأرض والدخل البريطانية. وفي هذه الحالة، كان رامز يسلط الضوء على الوضع المتناقض لشيوخ الدليم في ظل القانون؛ فنظرياً كانت مكانتهم الاجتماعية هي التي سمحت لهم بجمع الضرائب؛ اما في التطبيق فكانت قوة الدولة. وقد ادت المشكلات المتزايدة المحيطة بعلي سليمان إلى ان يقوم مستشار وزارة الداخلية، كيناهان كورنوواليس، بإعادة النظر في موقفه، وقد قام كورنوواليس، من تشرين الأول ١٩٢٥ حتى شباط ١٩٢٦، باستشارة سلسلة من المسؤولين البريطانيين في الدليم وبغداد. وأصبح واضحاً ان سليمان لم يستطع ان ينجز واجباته المتعلقة بجمع الضرائب فسعى كورنوواليس إلى اكتشاف السبب وكان يعد نفسه "مؤيداً قوياً للشيخ علي وكل شيوخ الدليم الآخرين"، ولكن كان واضحاً، حتى من نقطة الأفضلية هذه، ان نفوذ سليمان كان في هبوط. وقد شخص كورنوواليس المشكلات ضمن جمهور العشائر المناصر للشيخ. فقد اكتشف ان بعض الشيوخ الذين ادوا يمين الولاء لسليمان، بدعوة من البريطانيين، في أعقاب تمرد عام ١٩٢٠، لم يكونوا حتى أفراداً من عشيرته. وكان هذا قد جعل من الصعب عليه ان يعزز نفوذه. وعلى كل حال، فان الضعف الشديد الذي أصاب موقف سليمان قد أرغم كورنوواليس في النهاية على تخمين ان الأحوال الاقتصادية والسياسية المتغيرة قد أنقضت نفوذ الشيخ ودوره في حيوات عشيرته اليومية. لقد جاء التحدي الإيديولوجي للسياسة البريطانية في المنتفك اولاً من السياسيين العراقيين في مجلس النواب. ففي أيلول ١٩٢٥، قدم عضو المجلس، احمد داود، قراراً يتحدى نظرية وتطبيق طريقة مسؤولي الانتداب بالنسبة للمنتفك. فقد احتج داود بأن (الضرورة العسكرية) قد فرضت إجراءات معينة على حكومة الاحتلال، لكن الآن، في زمن السلم والاستقرار، فإن اعمال الحكومة كانت تجرد ملاك الأرض في المنتفك من الدخول (Revenues) من ملكيتهم. ومضى داود يحتج بأن هذه السياسة تتعارض مباشرة مع الدستور الذي رسمه البريطانيون (القانون الأساسي). واستشهد بالمادة (٦)، التي كانت تضمن حقوقاً متساوية لكل العراقيين، والمادة، التي كانت تحمي الحق في الملكية، ودافع داود، في خطابه، عن (الحقوق المقدسة في الملكية والتملك)، مصرحاً بان السياسة في المنتفك انتهكت أساس الديمقراطية العراقية ذاته. وباحتكامه إلى القانون الدستوري والمبدأ الديمقراطي، كان احمد داود يهاجم الشرعية الإيديولوجية لتورط بريطانيا في العراق. فلو ان الدولة التي اقيمت في ظل الانتداب لم تدافع عن حقوق الملكية والديمقراطية، فأي أساس يدعيه البريطانيون لوجودهم في العراق اذاً وأي نوع من الدول يقومون ببنائه؟ رداً على هذا، حاول الجهاز الكولونيالي، ان يحرف منطق هذا الهجوم. اولاً، كانت الطريقة غير الأنانية للجهاز الكولونيالي، كما هي الحال مع كل التهجمات البرلمانية على السياسة البريطانية، متغايرة مع تأييد داود البرلماني المراعي للمصلحة الشخصية، المكون كما يزعم من أولئك الذين لديهم أرض في المنطقة، وثانياً، جرى تصوير داود على أنه احمق غريب الأطوار يتكلم طويلاً لكنه ذو "معرفة محدودة بالمذاهب الاقتصادية الحديثة" وهذا يعني انه يفتقر إلى فهم حقيقي للقضايا الأكبر في الرهان.

وليس من السهل إلى هذا الحد صرف النظر عن تخمين ستيفن لونغريغ لعدم الاستقرار في المنتفك، الذي كان بالتالي النقد الأكثر ادانة لاستخدام الشيخ باعتباره الفئة المنظمة الأساسية في سياسة الأرض. وبالرغم من ان ملاحظاته النقدية لم تشكل إلا سطراً في تقرير من ٣١ صفحة واسع المدى بشأن اصلاح الأرض في العراق، فإنها كانت هجوماً مباشراً على سياسة الأرض البريطانية عموماً، وكما طبقت على المشكلات النوعية المتعلقة بالمنتفك بوجه خاص، وكان السياق الذي ذكر فيه لونغريغ المنتفك القضية الأوسع كثيرا للكيفية التي ينبغي ان تستخدم بها الحكومة القدر الكبير من أرض الطابو التي تمتلكها. وقد تقبل لونغريغ النظرة القائمة للشيوخ بكونهم اشخاصاً ذوي تأثير داخل عشائرهم والمجتمع العراقي الاوسع، إلا انه لم يتفق وسياسة "التقوية الاصطناعية للتأثير أو النفوذ العشائري للشيخ.. من خلال الانعام عليه بوظيفة مالك الأرض أو الرأسمالي". فالقيام بهذا لن يكون فقط "جائراً بحق أفراد العشيرة" بل سيكون أيضاً شؤماً على الأمن والتقدم وان لم يكن مدمراً العشائرية. كما يرى في المنتفك". ولهذا كان لونغريغ، عام ١٩٢٦، يلقي باللوم لاستمرار العنف في المنتفك لا على ميراث الإمبراطورية العثمانية بل على السياسة البريطانية في دعم سلطة الشيوخ بهبات شخصية من الأرض، وكان يعد ان هذه السياسة التي تنكر على أفراد العشائر مسؤولية تملك الأرض جائرة بالتالي والأكثر أهمية من ذلك، أنها بمنحها موقف الشيخ (تقوية اصطناعية)، كانت السبب في عدم الاستقرار في المنتفك. وفي الواقع، كان لونغريغ، آنذاك، يهاجم العقلية الجماعية التي تدعم أساس النظرة البريطانية للمجتمع الريفي فشيخ العشيرة (يجب ان يجد مستواه فوق الحدود العشائرية). وكان النظام العشائري نفسه يتفسخ ببطء ولكن بعناد ويطلق رجال العشائر ليصبحوا مزارعين فرديين لحسابهم الخاص. وكانت سياسة الحكومة قد أعاقت حتى ذلك الوقت هذه العملية، واخذت نتيجة ذلك تحث على الاضطراب في المنتفك.

ومثل هذا الاتهام المدين لتأثيرات سياسة الحكومة في المنتفك لم يكن ممكناً ان يمضي من دون ان يتحداه أحد. وقد أدت هذه الاشارة ذات الخط الواحد إلى المنتفك إلى رسالتين من هنري دوبز، الذي حاول على امتداد ست صفحات ان يدحض حجة لونغريغ. ولا تنفع بينة المندوب السامي العدائية وغير المتعمقة إلا في التنبيه إلى التحدي الموجه لسياسة الحكومة والمبطن في تفسير لونغريغ لعدم استقرار المنتفك. ان هذين المسؤولين البريطانيين المتجادلين على المفهومين الجماعي و (التقليدي) للتنظيم الاجتماعي كانا ينظران إلى ما وراء الشيخ داخل مجتمع العراق الزراعي الأوسع ويميلان إلى استعمال لغة اقتصادية وذرائعية لوصف ما وجدا. وكانت شخصية السركال المحددة اقتصادياً هي التي كانت تدعم كبديل معقول لشخصية الشيخ المنطوية على مفارقة تاريخية (Anachrnistic). وكان هناك إقرار بأن تشجيع السركال على تكوين روابط مباشرة مع الحكومة سيضع دور الشيخ الأعلى تحت تهديد مباشر. إلا ان السركال، في ظل هذا الإدراك للمجتمع العراقي، كان الشخصية الأكثر معقولية. فهو، لكون دوره وموقعه اقتصاديين في المقام الأول، سيكون بطبيعته منفتحاً على تأثير السوق. وقد نشرت لغة الروح الطوعية لوصف دور السركال وعلاقته بالفلاح. ولم يكن الفلاح كمنتج عقلاني ليهتم كثيراً بانتاج المحصول. وهوسيختار السركال على الشيخ لأن السركال كان فعالاً، ومنظماً، وكان مجبراً بحكم اقتصاديات موقعه على تلبية حاجات الفلاح. فقد كان السركال يحافظ على دعوة مفتوحة، وينظم قروضاً للبذور، ويوفر بشكل عام ما يحتاج إليه الفلاح لإنتاج محاصيله. وكان بالإمكان نشر (المثابرة والتدبر) الخاصين بالسركال من اجل زيادة انتاجية الأرض. وهكذا وتحت هذا الفهم للمجتمع العراقي، سيتم ضمان النظام باسعاف وحاجات الناس الفردية والمساعدة على ازدهارهم الاقتصادي، وإقناعهم بفائدة الحكومة المباشرة. وخلافاً للشيخ، فان الطبيعة المطواعة والاحدث تشكلاً لوضع السركال تعد تعتبر ذات أفضلية مميزة. وقد استطاعت الحكومة ان تميز وتشجع السراكيل النافعين، محولةً إياهم إلى قطاعات مختلفة من الأرض أو مقوضةً وضعهم اعتمادا على متطلبات السياسة. كما ان التحاق السركال بالتجمعات العشائرية المختلفة سيكون نافعاً، استناداً في الواقع إلى حاجات الإنتاج الاقتصادية. واخيراً، فإن قوة السركال كشخصية ذات ضبط ريفي قد برهنت على أنها ضعف، أيضاً. فعند المقارنة مع شخصية الشيخ الأعلى، كان الأساس الاقتصادي الملحوظ لوضع السركال يبدو أضعف من ان يوفر موطئ قدم راسخ لترتيب العراق الريفي. وعلى خلاف الالتزامات المفترضة للمجموعة الاجتماعية والتضامن، التي تربط الشيخ بأهل عشيرته، فإن علاقات الإنتاج والمصلحة الشخصية، في حالة السركال، كانت اشكالية ولم تعد يعتمد عليها. وهذا الرأي لخصه تقرير لاستخبارات مصلحة الطيران عام ١٩٣١ فقد كان الكاتب يرى انه ما كان ينبغي لسلطة السركال ودوره ان يلقيا التشجيع بديلاً للشيخ، لا على "أساس العدل ولا على أساس النفعية". فالقيام بذلك سيشجع "هاجس تحطيم سلطة الشيوخ الأكبر". الذي يحمله السياسيون المدينيون في بغداد. ولم يكن هؤلاء السياسيون، المعزولون بفعل التعلم والسلوك، يمكنهم ان يفهموا "صعوبات وخطر إزالة كل الوسطاء بين الحكومة والجمهور المتكون حديثاً من عمال الحراثة". فعمل كهذا يمكن ان يؤدي إلى (ثورة اجتماعية كاملة".

وقد حل هذا النقاش الدائر وسط المسؤولين البريطانيين بشأن فائدة الشيخ في مقابل السركال في نهاية الأمر لمصلحة الشيخ. وأدى تأثير هذا القرار إلى تحول عميق في النظام الاجتماعي كما كان يجري ترتيبه. وكان تقسيم سلطة الدولة والموارد المالية في قنوات عبر الشيوخ يعني ان علاقتهم بالمجتمع يجب ان تتغير. فلم يكن بامكان "التبسيط الضخم" الذي تقوم به الدولة للسكان الريفيين يحتمل الالتباس. فالوحدات التي استخدمتها لتنظيم المجتمع قد رسخت، وعددت، وعممت ببساطة عن طريق نشرها. وقام البريطانيون، لصالح الشيخ، بتحديث تفاعله مع المجتمع، القائم على جمع الدخل وملكية الأرض، فارضين بذلك ديناميكية منفعية بين الدولة والشيخ، وبين الشيخ والفلاح. (يتبع)

الانتخابات البريطانية... اليوم اختيار واضح بين أهون الشرين

احسان الجرجفجي

في ايار ١٩٩٧، كلفت الملكة اليزابيث الثانية السيد توني بلير زعيم حزب العمال بتشكيل الحكومة الجديدة بعد النصر الساحق الذي حققه الحزب، فقد حصل على اكبر عدد من المقاعد في تاريخه وأكبر اغلبية برلمانية منذ عام ١٩٣٥ (الاغلبية البرلمانية هي الفارق بين عدد مقاعد حزب الحكومة وعدد مقاعد الأحزاب الأخرى) فضلاً عن أنه يمكن اعتبار انتخابات عام ١٩٩٧ انجازاً شخصياً للسيد بلير، فهو اصغر رئيس وزراء بريطاني في القرن العشرين (من مواليد عام ١٩٥٣) واصغر من قاد الحكومة البريطانية منذ عام ١٨١٢.

أسست نقابات العمال بالاشتراك مع حزب العمال المستقل ومجموعة من الجمعيات الاشتراكية حزب العمال الحالي عام ١٩٠٠، تبنى الحزب القضايا التي تهم الطبقة العاملة من نحو تحديد الأجر الأدنى للعامل غير الماهر وتقليل ساعات العمل وتحسين ظروف العمل ومنع العمال حديثي السن من القيام باعمال لا تتناسب مع اعمارهم. أكد الحزب فكرة دولة (الرفاهية الاجتماعية) لكي تشمل دفع رواتب للعمال العاطلين عن العمل والمتقاعدين والرعاية الصحية لكل المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية من نحو التعليم والإسكان ومساعدة ضحايا الحروب ورعاية الامهات والأطفال والمسنين والمعوقين ورعاية الأطفال المعوزين الذين لا يعيشون حياة عائلية طبيعية كان دستور الحزب يتضمن مبادئ اشتراكية واضحة كامتلاك الشعب الموارد الوطنية الطبيعية ووسائل الإنتاج.

اصبح حزب العمال الحزب الرئيس الثاني في بريطانيا ابتداء من عام ١٩٢٢، وشكل مرتين حكومات اقلية (حكومة لا تحظى بالاغلبية في مجلس العموم)، ولكنه حقق نصراً تاريخياً في الانتخابات التي جرت مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، استغل الحزب التفويض الممنوح له من قبل الشعب فقام بتأميم بنك انكلترا ومناجم الفحم ومنشآت السكك الحديد والعديد من الصناعات الثقيلة، كما أصدر التشريعات الضرورية لتأسيس الهيئة الوطنية للصحة (NHS) التي ضمنت الرعاية الصحية لكل المواطنين والمقيمين من المهد إلى اللحد وكذلك التشريعات اللازمة لتوسيع وتثبيت دولة الرفاهية الاجتماعية. حقق الحزب كل تلك الإنجازات في فترة قصيرة لا تتجاوز ست سنوات. خسر الحزب انتخابات عام ١٩٥١ بالرغم من حصوله على أصوات أكثر من المحافظين بسبب طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية، ولكنه عاد إلى الحكم في الفترة (١٩٦٤ . ١٩٧٠) ببرنامج معتدل يشدد على تحديث الصناعة والتنظيمات الاجتماعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاعين الصناعي والخدمي. تميزت فترة حكم الحزب الثالثة (١٩٧٤ . ١٩٧٩) بمشكلات اقتصادية هائلة مثل العجز الكبير في الميزان التجاري والتضخم النقدي وفشل الصناعة في التحديث وكثرة الاضرابات العمالية، ومما زاد الطين بلة اصرار النقابات العمالية على الحصول على اكبر مكاسب لاعضائها ولو على حساب الاقتصاد الوطني. ادى فشل الحكومة في معالجة المشكلات الاقتصادية إلى تحول التعاطف الشعبي ضد العمال والنقابات، مما جعلهم يخسرون انتخابات ١٩٧٩ والانتخابات التالية حتى ظهور المحامي الاسكوتلندي الشاب توني بلير وقيادته الحزب نحو النصر في انتخابات عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١ ليعيد حزب العمال وبقوة إلى وايتهول (مقر الحكومة). يتحدث بلير كثيراً عن حزب العمال الجديد، فما الذي يميز الحزب الجديد عن حزب العمال القديم؟

تغيرت بريطانيا كثيراً خلال السنوات الخمسين الماضية، فقد تقلصت الصناعات الثقيلة والنسيجية التقليدية وأغلق معظم مناجم الفحم الحجري، بينما نما قطاع الخدمات وكذلك الصناعات المعرفية والتكنولوجية الدقيقة. قامت الحكومات المحافظة، وفي بعض الأحيان العمالية، باصدار التشريعات للحد من سلطات ونفوذ نقابات العمل من قبيل جعل الانضمام إلى النقابات اختيارياً واجبار النقابات على قبول التحكيم في المنازعات العمالية. قبل حزب العمال بالكثير من التغييرات التي اجرتها حكومة تاتشر المتمثلة بالخصخصة وبيع أسهم المؤسسات للدولة لشركات القطاع الخاص والافراد، كما قام بقبول ظهور قطاع صحي خاص بديل للمواطنين الاشتراك به عوضاً عن الهيئة الوطنية للصحة التابعة للحكومة، كما تم اجراء الكثير من التغييرات في قطاع التعليم، بدأ بفرض أجور على التعليم الجامعي للطلبة الأجانب ثم امتد ليشمل تحويل الهبات والمنح التي كانت تقدمها الحكومتان المركزية والمحلية للطلبة الجامعيين البريطانيين إلى قروض مما سيؤثر في البحث العلمي الاكاديمي مستقبلاً، وهو قطاع يعاني التأخر اساساً.

يشدد البيان الانتخابي لحزب العمال الذي صدر في بداية حملة الانتخابات التي ستجرى اليوم إلى المكاسب التي حققتها الحكومة العمالية في السنوات الثماني الماضية. يشير البيان إلى الاستقرار الاقتصادي الذي تم تحقيقه وخلق فرص جديدة للعمل والتقليل من البطالة وتخفيض اسعار الفائدة وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين، ويذكر المواطنين بان موارد الهيئة الوطنية للصحة (NHS) قد تمت مضاعفتها، ولكن ذلك لا يعني تحول القطاع الصحي العام إلى نظام كفء، فالقطاع لا يزال يعاني من قلة الأطباء والملاكات الوسطى وقلة الأجهزة الطبية الحديثة وضعف الخدمات والانتظار لفترات طوال قبل الوصول إلى صالة العمليات.

فقد بلير وحزبه الكثير من انصاره بسبب مساندته للولايات المتحدة في حربها على العراق، فلقد وافق على إرسال قوات بريطانية إلى العراق بالرغم من معارضة قطاعات واسعة من الشعب البريطاني واعداد لا يستهان بها من نواب الحزب وملاكاته، كما ان الشكوك التي تلت الحرب والظن بان الحكومة البريطانية تلاعبت بالمعلومات الاستخباراتية لتفعيل الرأي العام البريطاني قد اضرت بثقة الناخبين برئيس وزرائهم، وبالرغم من ان لجنة التحقيق في القضية وضعت اللوم على الأجهزة الاستخباراتية فان الاعتقاد السائد لدى البريطانيين هو ان المستشار الاعلامي السابق لرئيس الوزراء هو الذي طلب من الأجهزة الاستخباراتية تقديم الدلائل المؤيدة لامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وبالتالي فان بلير شارك في حرب غير مبررة اخلاقياً ولا يمكن تبريرها من وجهة نظر القانون الدولي. يحاول بلير عبر البيان الانتخابي اجتذاب المؤيدين التقليديين للحزب إلى صناديق الاقتراع (الذين فقد الكثير منهم بسبب الحرب) بطرحه بعض المواضيع الاثيرة لدى الناخب العمالي التقليدي، فهو يتحدث عن التشغيل الكامل لكل القوى العاملة القادرة على شغل الوظائف، وهي سياسة تم انتقادها في الماضي لانها قد تتحقق ولكن على حساب الكفاءة في العمل، فتحت هذا الشعار البراق يمكن ان يكمن التسيب في العمل والبطالة المقنعة ولاسيما في ظل وجود شروط قاسية تمنع الفصل التعسفي. يشيد البيان كذلك ويذكر الناخبين بان بسبب السياسات التي انتهجتها حكومة بلير تم تقليل اعداد الأطفال المحرومين في بريطانيا بإيجاد مأوى لهم ورعايتهم من قبل الدولة صحياً واجتماعياً، وهو يعد بالمزيد من هذه الإجراءات.

يدغدغ البيان عواطف الناخب العمالي التقليدي بتقديم وعود بمحاربة الفقر عالمياً، ويطالب بانهاء فرض شروط الحكومة الأمريكية والبنك الدولي على الاقطار الفقيرة لاجبارهم على خصخصة اقتصادها وتحرير تجارتها قبل ان تفكر بطلب المساعدات الدولية ومن المؤكد ان ملاكات الحزب سترحب بهذا التطور في السياسة الخارجية البريطانية بعيداً عن السياسات الصارمة للولايات المتحدة.

يقول برناردشو على لسان احدى شخصيات مسرحياته ان كثيراً من المعارك يحقق النصر فيها، ليس بسبب براعة الخطة أو كفاءة القائد ولكن بسبب كون قائد القوات المضادة أقل كفاءة وبراعة، ويبدو ان هذه هي حالة الحزبين الكبيرين في بريطانيا، ففي استفتاء أجري مؤخراً تبين ان ٣٦٪ فقط راضون عن اداء الحكومة وعندما تم سؤال الجمهور عن سبعة مواضيع محددة منها التعليم، والصحة، والجريمة، والعراق، وسياسة الهجرة، لان الجمهور راضياً على اداء الحكومة الحالية في موضوعين فقط من السبعة. لكن عند سؤال الناخبين: ماذا يفضلون؟ حكومة عمالية برئاسة بلير أم حكومة محافظة برئاسة هوارد، كان الجواب ٥١٪ لبلير مقابل ٣٧٪ لهوارد. يعود سبب فشل حزب المحافظين في كسب تأييد الناخبين بالرغم من الفضائح والاخفاقات التي عانتها الحكومة العمالية إلى فشل الحزب في تقديم برنامج بناء ورؤية مستقبلية لبريطانيا، أو حسب تعبير احد الصحفيين البريطانيين: "ان البيان الانتخابي لحزب المحافظين هو اقرب إلى سجل للشكاوى ضد الحكومة العمالية من كونه بياناً سياسياً واضح المعالم" فبرنامج المحافظين الانتخابي يركز على تخفيض الضرائب ومحاسبة الإرهاب ومكافحة الجريمة وتقييد الهجرة ويمكن ان تكون قضية الجزائري كامل بورغاس مثالاً على ما يحاول المحافظون التركيز عليه كثغرات في قوانين اللجوء والهجرة، فقد رفض طلبه الأول لمنحه حق اللجوء السياسي، فقام باتلاف الوثائق المرفوضة ثم دخل بريطانيا مرة ثانية تحت اسم نادر هبرا وقدم طلباً ثانياً للجوء، وعندما رفض الطلب قدم استئنافاً رفض هو الآخر، ولكنه ظل في بريطانيا مدة سنتين منتظراً ترحيله قبل ان يطعن شرطياً حتى الموت بعد اكتشاف ظلوعه في مخطط إرهابي باستخدام سم الريسين.

تحتاج بريطانيا، مثل كثير من الدول الأوروبية، إلى الايدي العاملة بسبب قلة الزيادة في اعداد المواليد الجدد وكثرة اعداد المسنين (١٥,٨٪ من السكان تزيد اعمارهم عن الـ(٦٥) عاماً) وهجرة الكفاءات البريطانية إلى الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، تقدر الحكومة العمالية ان هناك (٦٠٠) ألف فرصة شاغرة في سوق العمل البريطانية، وان العمال المهاجرين من ذوي المهارات يسهمون في ما بين ١٠-١٥٪ من مجمل النمو الاقتصادي البريطاني، وتقدر بعض التقارير الصحفية اعداد الملونين أو الجيل الثاني من المهاجرين بحدود (٤,٦) مليون يمثلهم ١٣ نائباً في مجلس العموم، ١٢ منهم عن حزب العمال وواحد عن حزب الاحرار الديمقراطيين. يعد الملونون والسود من المناصرين التقليديين لحزب العمال، والكثير منهم من المسلمين من شبه القارة الهندية الذين عارضوا بشدة الحرب على العراق، فإذا حول هؤلاء ولاءهم إلى حزب الاحرار الذي عارض الحرب منذ البداية فقد نرى خريطة سياسية مختلفة بعد الانتخابات.يتوجه الناخبون البريطانيون اليوم إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس العموم، قبل يوم واحد من احتفال توني بلير بعيد ميلاده الثاني والخمسين.

فهل يكون يوم غد الجمعة يوماً يجمع به رئيس الوزراء حاجياته الشخصية من (١٠) داونغ ستريت، أو يوماً للاحتفال بالنصر الانتخابي الثالث على التعاقب وعيد ميلاد قائد (العمال الجديد).